

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/396
18 July 1989

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN

UN LIBRARY

AUG 21 1989

UNISA COLLECTION

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والأربعون

البند ٦٣ (و) من القائمة الأولى*

نزع السلاح العام الكامل

معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية

تقرير الأمين العام

المحتويات

المفحة

٢		أولا - مقدمة
٤		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٤		اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٩		تشيكوسلوفاكيا
١١		جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
١٥		الجمهورية الديمقراطية الألمانية
٢١		فنلندا
٢٣		هونغاري

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ القرار ٧٥/٤٣ زاي المعنون "معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية" ، وفيما يلي نص الفقرات ذات الصلة من هذا القرار :

"إن الجمعية العامة ،

..."

٣ - توصي بأن تقوم الدول والمنظمات العالمية والاقليمية ودون الاقليمية التي أعربت بالفعل عن تأييدها لمبدأ اتخاذ تدابير عملية ومحددة ذات طابع عسكري على الصعيد العالمي أو الاقليمي أو دون الاقليمي لبناء الثقة ، بتكثيف جهودها بغرض اتخاذ تلك التدابير ؛

٤ - توصي أيضا بأن تقوم جميع الدول ، ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الاهمية العسكرية ، بتنفيذ النظام الدولي للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية ، بغية إجراء مقارنة واقعية بين الميزانيات العسكرية وتيسير توفر المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية فضلا عن تقييمها بشكل موضوعي ، والمساهمة في عملية نزع السلاح ؛

٥ - تدعو جميع الدول الاعضاء الى أن تبلغ الامين العام ، قبل ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، بالتدابير التي اتخذتها لتحقيق هذه الغايات ، كي يعرضها على الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ؛

٦ - تدعو أيضا جميع الدول الاعضاء الى أن تبلغ الامين العام بأرائها بشأن الطرق والسبل الكفيلة بزيادة تدعيم الاتجاه الذي ظهر مؤخرا نحو زيادة الصراحة فيما يتعلق بالمشاكل العسكرية ، وبالتحديد بالنسبة لتوفير معلومات موضوعية عن المشاكل العسكرية ، كي تنظر فيها هيئة نزع السلاح في دورتها لعام ١٩٩٠ ؛

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الرابعة والاربعين البند المعنون "معلومات موضوعية عن المشاكل العسكرية" .

٢ - وعملا بالفقرتين ٥ و ٦ من القرار ، دعا الأمين العام جميع الدول الأعضاء ، في مذكرة شفوية مؤرخة في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، الى ابلاغه بالتدابير التي اتخذتها تطبيقا للقرار المذكور أعلاه وكذلك بآرائها بشأن ذلك الموضوع . وقد وردت حتى الآن ردود من البلدان التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وفنلندا ، وهنغاريا . وهذه الردود مستنسخة في الفرع الثاني أدناه . وستنشر الردود الأخرى عند استلامها بوصفها إضافات لهذا التقرير .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩]

١ - ينظر الاتحاد السوفياتي الى مسألة توفير درجة أكبر من الانفتاح في المجال العسكري على أنها عامل فعال في تعزيز الامن الشامل ، تزداد أهميته بلا حدود في ظل عملية نزع السلاح الحقيقي التي شرع فيها . كما يرى أن نبذ أسلوب التكتّم الزائد يجب أن يعمل على رفع مستوى القدرة على التنبؤ في الشؤون الدولية ، وعلى تقليل ثم محو احتمال إساءة تاويل أفعال الدول ونواياها ، ومن ثم على بناء الثقة فيما بينها . كذلك ، فإن المصارحة في مجال القدرات العسكرية ستساعد ، بمساهمتها في توضيح الصورة الفعلية لتناسب القوى ، على تهيئة الظروف اللازمة للتوصل الى اتفاق بشأن تدابير جزرية ترمي الى تخفيض الاسلحة والحد منها وزيادة امكانية تطبيق مبدأ بلوغ حد الكفاية المعقولة اللازمة للدفاع .

٢ - وانطلاقا من هذا المفهوم لدور الإعلام الموضوعي المتمثل بالمسائل العسكرية ، يرى الاتحاد السوفياتي أيضا ضرورة أن يصير الانفتاح في هذا المجال عرفا من أعراف الحياة الدولية ، وأن يشمل نطاقه جميع عناصر القدرات العسكرية للدول بغير استثناء ، كما هو منصوص عليه في القرار ٧٥/٤٣ زاي . والاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، على استعداد للمساهمة بكل ما هو ممكن في بلوغ هذا الهدف .

٣ - واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حاليا بمدد اتخاذ سلسلة من الخطوات نحو انشاء أساس قانوني متين لسياسة المصارحة في مجالي العلاقات الداخلية والعلاقات الدولية . ويشهد الاتحاد السوفياتي في الوقت الحاضر نشوء آلية دستورية كاملة الصلاحيات لصياغة واتخاذ القرارات الاستراتيجية في مجال السياسة الخارجية . وتستهدف هذه الآلية قيام مجلس السوفيات الاعلى في الاتحاد السوفياتي بتطبيق إجراءات ديمقراطية لاختيار أفضل السبل ، مع المراعاة التامة لإرادة الشعب التي تتجلى بهذا الشكل الديمقراطي في جو تسوده المصارحة الكاملة .

٤ - كما تخضع للنظر في إطار أحكام القانون الدستوري المسائل المتملة ، مثلاً ، بالميزانيات العسكرية ، وارسال القوات المسلحة في مهام خارج الحدود السوفياتية ، وتطوير الصناعات العسكرية .

٥ - ويعتزم الاتحاد السوفياتي زيادة مساهمته في ضمان توفير قدر أكبر من الانفتاح على الصعيد الدولي ، بغية التمكين لعملية الانتقال الى مناقشة عملية وموضوعية للجوانب التطبيقية لهذه المسألة تعزيزاً لعملية نزع السلاح . وهذا هو ما يستهدفه عدد من الخطوات الجديدة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي في الآونة الأخيرة .

٦ - وفي البيان الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ عن لجنة وزراء دفاع الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، قدمت لأول مرة ، وبصفة رسمية ، معلومات تفصيلية عن القدرة العسكرية لكل دولة من الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، بما في ذلك عن القدرة العسكرية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في أوروبا . كما اقترح في ذلك البيان اجراء تحليل شامل للتناسب الفعلي للقوات المسلحة والاسلحة لمنظمة معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي في أوروبا والمناطق المائية الملاصقة .

٧ - والنهج الذي يتبعه الاتحاد السوفياتي تجاه المشكلة المتمثلة بالكشف عن أوجه عدم التوازن وعدم التماثل هو النهج القائل بضرورة أن تكون الحقيقة الموضوعية ظاهرة للعيان . فالوقوف على حقيقة الاوضاع هو شرط أساسي لنجاح المحادثات المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا . وإلى جانب ذلك يلزم تجنب الدخول في مناقشة عقيمة للأرقام تركز على نهج مختلفة لتقييم تناسب القوى . وخلال المحادثات ، يجب منح الأولوية لمسألة إقامة تشكيلات عسكرية في أوروبا تكفل إنجاز المهام الدفاعية البحتة .

٨ - واسترشاداً بهذا النهج تقدم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحلفاؤه في فيينا بمقترحات تستهدف تخفيض القوات المسلحة في أوروبا على ثلاث مراحل السـ المستويات الكافية لأغراض الدفاع على سبيل الحصر . وفي المرحلة الأولى تعمل التخفيضات على إزالة أوجه عدم التوازن وعدم التماثل ، سواء بالنسبة لعدد القوات أو بالنسبة للأسلحة الأساسية . وتقوم الدول الاطراف في تلك المحادثات بتخفيض قواتها المسلحة وأسلحتها التقليدية الى حدود قصوى جماعية متكافئة تقل بنسبة تتراوح من ١٠ الى ١٥ في المائة عن المستويات الدنيا لدى منظمة معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي . وفي هذا الصدد ، تحدد تعاريف لكل فئة من فئات الاسلحة ، مع وضع قائمة

بالمنظومات المحددة المندرجة تحت كل فئة ، وقواعد حسابية لأغراض التبادل الموحد للبيانات . ويمكن تقديم تلك البيانات من جانب كل دولة من الدول الأطراف ، بحيث تشمل بيانات عن القوات المسلحة الموجودة في أراضي أي دولة طرف أخرى واقعة داخل النطاق المشمول بالاتفاق . ومن الممكن إجراء تحقق شامل و/أو انتقائي من صحة تلك البيانات بعد تقديمها .

٩ - ويدعو الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه الى العمل ، في إطار وضع تدابير لبناء الثقة والامن لصالح الاجيال المقبلة ، على التوصل كذلك الى اتفاقات بشأن تدابير ترمي الى زيادة الانفتاح والقدرة على التنبؤ في مجال الانشطة العسكرية ، وتبادل المعلومات ، وتتعلق بالرقابة والتحقق . وعلى وجه التحديد ، يمكن النظر في أمور اتخاذ الخطوات التالية :

(أ) التبادل المنتظم (بمعدل مرة واحدة في السنة على الاقل) للمعلومات التي تتضمن بيانات عن حجم القوات البرية والبحرية والجوية وتشكيلها وتوزيعها ، بحيث تصل في تفصيلها الى مستوى اللواء/الكتيبة والتشكيلات المناظرة (للقوات الجوية : الى مستوى الكتيبة/السرية ، وللقوات البحرية : الى مستوى اللواء/المجموعة التعبوية الميدانية) ؛

(ب) القيام ، طوعية ، بتقديم معلومات إضافية أخرى عن عناصر القوات المسلحة والانشطة العسكرية غير المشمولة بتدابير بناء الثقة والامن المتفق عليها ؛

(ج) عقد مناقشات ومقارنات دورية في محافل شتى (مؤتمرات أو ندوات أو حلقات دراسية) للجوانب السياسية والتكنولوجية للمذاهب العسكرية ولغير ذلك من مسائل السياسة العسكرية التي تتبعها الدول الاعضاء وحلفاها السياسيان العسكريان ؛

(د) توسيع نطاق ممارسة الزيارات المتبادلة للوفود العسكرية والممثلين العسكريين وتطوير هذه الممارسة ، وتبادل الموظفين العسكريين ، بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون العسكريون للدول الاعضاء ؛

(هـ) إجراء مشاورات دورية (أو بناء على طلب أي من الدول الاعضاء) ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن القضايا التي يمكن حلها في إطار أهداف ومهام المحادثات المتعلقة بتدابير بناء الثقة والامن ؛

(و) استخدام الوسائل التقنية الحديثة للرقابة الآلية (من بعد) (أجهزة التسجيل الآلية) لأغراض التحقق من الامتثال لتدابير بناء الثقة والأمن المعتمدة ؛

(ز) إنشاء مركز تتمثل مهمته في تقليل الخطر العسكري والحيلولة دون وقوع هجوم مفاجئ في أوروبا ، بحيث يكون له طابع استشاري إعلامي ؛

(ح) إقامة نظام خاص للاتصالات تتمثل مهمته في إجلء المواقف التي تثير الشك أو الريبة لدى أي من الطرفين .

١٠ - وقد قدم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية معلومات تفصيلية عما قام به من جانب واحد من تخفيضات في القوات المسلحة وإعادة تشكيل القوات السوفياتية ، الموجودة في أراضي حلفائه في أوروبا ، على أساس دفاعي محض . وستقوم تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية وهنغاريا ، بموجب اتفاق مع كل منها ، بإعلام المجتمع الدولي بالجدول الزمني لانسحاب القوات والمعدات التكنولوجية العسكرية السوفياتية منها . والتخفيضات التي أجراها الاتحاد السوفياتي من جانب واحد ستؤثر على ميزانيته العسكرية وعلى إنتاجه من الأسلحة والمعدات التكنولوجية العسكرية ؛ فهي تشكل ١٤,٢ في المائة و ١٩,٥ في المائة على التوالي .

١١ - وسيجري تخفيض القوات والأسلحة السوفياتية في إطار من المصارحة والانفتاح . وهذا يستلزم أن يحضر العمليات المرتبطة بذلك ممثلون عن جهات أجنبية منها وسائط الإعلام الجماهيري .

١٢ - وفي القريب العاجل ستستكمل البيانات المتعلقة بالقدرة الدفاعية السوفياتية بمعلومات عن القوات المسلحة والأسلحة الموزعة في الشرق الأقصى . فالتخفيض المقبل للقوات السوفياتية في منغوليا بنسبة ٧٥ في المائة ، وتصفية ما بها من أسراب جوية سوفياتية ، سيجريان في جو من المصارحة الكاملة . وقد أعلن بالفعل أنه بموجب اتفاق بين حكومتي الاتحاد السوفياتي ومنغوليا ، سينفذ في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ انسحاب ثلاث فرق برية بكامل تشكيلاتها ، منها فرقتا مدرعات ، وفرقتين جويتين وعدد من الوحدات المفرزة . ومن تلك الفرق ، ستسحب في الفترة الواقعة بين أيار/مايو و آب/أغسطس ١٩٨٩ فرقة مدرعة وعدد من الوحدات المفرزة ، منها وحدات جوية .

١٣ - وفي المحادثات المتعلقة بحظر الاسلحة الكيميائية ، سيدعو الاتحاد السوفياتي الى تبادل المعلومات بغية التعجيل بابرام اتفاقية في هذا المجال . ونحن هنا على استعداد للتعاون على أساس مبدأ المعاملة بالمثل ، سيما وقد بلغنا مستوى من الانفتاح لم يسبق له مثيل ونبذنا أسلوب التكتم الذي ورثناه عن الماضي . والنهج الذي نتبعه تجاه هذه القضايا هو النهج الذي طرحه وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، إ. أ. شيفرنادزه ، في مؤتمر حظر الاسلحة الكيميائية المنعقد في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

١٤ - ولن يتواغر للأطراف في المحادثات مصدر إعلامي أفضل من معاينة المواقع التي تشملها الاتفاقية المقبلة . والاتحاد السوفياتي يعتزم دعوة الأطراف في المحادثات لزيارة مؤسسات انتاج المواد الأولية الأساسية في مدينة ادزيرجينسك للقيام بأعمال تفتيش اختبارية دولية ، وزيارة موقع تدمير الاسلحة الكيميائية بالقرب من مدينة تشابايفسك ، وعقد حلقة دراسية بشأن تبادل الخبرة في مجال تدمير الاسلحة الكيميائية .

١٥ - وإقرارا بالدور الهام للأمم المتحدة في المساعدة على حسم قضية تخفيض الميزانيات العسكرية ، فإن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سيقدم - في المواعيد التي أعلنها وعندما تنتهي الظروف المناسبة لعقد مقارنات واقعية للنفقات العسكرية - على الاستعانة بالنظام الدولي للإبلاغ الموحد ، المتبع في الأمم المتحدة ، وذلك لتقديم البيانات المتعلقة بنفقاته العسكرية . والاتحاد السوفياتي يؤكد استعداداه للمشاركة في الأعمال الجارية في الأمم المتحدة بمصد إجراء دراسة منهجية لمختلف المسائل المتملة بصياغة المعلومات وتقديمها ومقارنة البيانات المتعلقة بالميزانيات العسكرية .

١٦ - كذلك ، فإن الاتحاد السوفياتي على استعداد للدخول في حوار دولي بقاء بشأن ضمان توفير درجة أكبر من الانفتاح في المسائل المتعلقة ببيع ونقل الاسلحة . وكما هو معروف ، فإن الاتحاد السوفياتي كان قد أيد القرار ٧٥/٤٣ طاء المعنون "نقل الاسلحة على الصعيد الدولي" الذي كان مما قامت به الجمعية العامة فيه أن طلبت الى الأمين العام أن يجري ، بمساعدة خبراء حكوميين ، دراسة عن طرق ووسائل تعزيز الوضوح في نقل الاسلحة على الصعيد الدولي ، وذلك تحت اشراف الأمم المتحدة . وقد جاء تأييد الاتحاد السوفياتي لهذا القرار انطلاقا من أنه قد يصبح خطوة أولى نحو الاتفاق على تخفيض عمليات النقل هذه والحد منها .

١٧ - إننا نعلّق أهمية قصوى على دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ونرى أنه ينبغي لها أن تقدم مساهمة ملموسة في ضمان توفير قدر أكبر من الانفتاح في المسائل العسكرية . ومن هذا المنطلق ، سيواصل الاتحاد السوفياتي المشاركة في النظر في هذه القضية في المحافل المتعددة الاطراف ، بما فيها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين وهيئة نزع السلاح في دورتها التي ستعقد في عام ١٩٩٠ .

تشيكوسلوفاكيا

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٠ نيسان/ابريل]

١ - إن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية من الدعاة النشيطين لخفض النفقات العسكرية انطلاقا من حقيقة أساسها أن الانفاق على الأسلحة في العالم يأخذ في التزايد باستمرار ويحفز سباق التسلح ويشكل في الوقت نفسه عبئا ماليا ضخما على جميع الدول ، ومن ثم يؤدي الى تباطؤ تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وقد قامت الحكومة في عام ١٩٧٣ بتقديم التأييد المنتظم لمقترح الاتحاد السوفياتي بخفض الميزانيات العسكرية للدول الاعضاء الدائمة في مجلس الأمن بنسبة ١٠ في المائة واستخدام الموارد المحررة على هذا النحو لأغراض منها في جملة أمور ، تقديم المساعدة للبلدان النامية .

٢ - ووجدت مبادرات تشيكوسلوفاكيا في هذا الاتجاه ، ترجمة لها في النداءات التي وجهتها الدول الاطراف في معاهدة وارسو الى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي في الفترة من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٨ ، ولاسيما في الاقتراح بالإعلان على أساس متبادل وقد أي زيادة في الانفاق العسكري لمدة عام أو عامين من جانب الحلفين على حد سواء .

٣ - وفي المرحلة الحالية من التطور التاريخي ، ونظرا لإدراك عدم معقولية شن حرب عالمية لا يمكن أن تصبح أبدا أداة لحل المنازعات ، فإن تشيكوسلوفاكيا ، مع البلدان الاشتراكية الأخرى تولي قدر من الاهتمام للخفض الفعلي للميزانيات العسكرية . وانسجاما مع التطور الديناميكي في العلاقات الدولية والعلم والتكنولوجيا ، فإن تفكيرنا جديدا يفرض نفسه على السواء في مجالي الحد من أسلحة التدمير الشامل وإزالتها وفي محادثات فيينا بشأن نزع السلاح التقليدي وتدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا . كما أن معظم وزراء الخارجية قد أعربوا في بياناتهم في هذه المحادثات عن

الرأي القائل بضرورة إزالة هذه الامكانيات والهياكل العسكرية التي تتيح القيام بعمليات هجومية وبناء الثقة في المجال العسكري على مستوى نوعي جديد . وترحب تشيكوسلوفاكيا بعملية الانفراج العسكري وتساهم فيها بفعالية ، نظرا لان الاستقرار السلمي في أوروبا يعني مزيدا من الامن لتشيكوسلوفاكيا أيضا .

٤ - ويعتبر الاعلان الاخير للجنة وزراء الدفاع بالدول الاطراف في معاهدة وارسو المعلنون "حول القوة النسبية للقوات المسلحة والاسلحة لمنظمة معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي في أوروبا والمناطق المائية الملاصقة" مساهمة مشتركة هامة من الدول الاعضاء في معاهدة وارسو لتوخي مزيد من الصراحة لدى النظر في القضايا المتعلقة بالتوازن الاستراتيجي - العسكري الامر الذي يجعل بالإمكان تقييم التوازن الحقيقي للقوات ونتائج عملية الخفض نظرا لانها سوف تنعكس في خفض الانفاق العسكري .

٥ - وتتضح جدية الدول الاطراف في معاهدة وارسو على أفضل وجه في التدابير الملموسة التي اعتمدت في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ لتحقيق تخفيضات من طرف واحد في قواتها المسلحة وأسلحتها ونفقاتها العسكرية . وقد شاركت تشيكوسلوفاكيا بنشاط في هذه المبادرات . فقرار مجلس الدفاع الوطني المعلنون "حول تخفيض أعداد القوات والاسلحة والتغييرات التنظيمية في جيش تشيكوسلوفاكيا الشعبي" ، الذي نشر في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ قد حظي بموافقة عامة قوبل بالاستحسان على الصعيد الدولي . وعلى أساس هذا القرار فإن عدد القوات في الوحدات القتالية سوف يخفض بمقدار ١٢ ٠٠٠ كما أن عدد الدبابات ، وناقلات الجنود المدرعة ، والطائرات القتالية سوف يخفض بمقدار ٨٥٠ و ١٦٥ و ٥١ على التوالي . وسينقل حوالي ٢٠ ٠٠٠ جندي الى وحدات التشييد العسكري وستقلص نفقاتنا الدفاعية بنسبة ١٥ في المائة . ولا تعتبر هذه الأرقام مجرد أرقام رمزية بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا ، إذ يجري بالفعل اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز طابع قواتنا المسلحة الموجه نحو الدفاع .

٦ - وتتفق التدابير المذكورة أعلاه مع المبادرة الشاملة الواردة في السياسة الخارجية لتشيكوسلوفاكيا التي أعلنها في السنة الماضية السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا ، ميلوس جيكيس . ويشكل عنصرها العسكري شرطا أساسيا مسبقا لبناء وتوطيد الثقة المتبادلة وعلاقات حسن الجوار بين الدول المتجاورة الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو من جهة والدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي من جهة أخرى . وتعمل تشيكوسلوفاكيا على اتخاذ تدابير تهدف الى التنفيذ التدريجي لهذه المبادرة التي تتوخى إنشاء منطقة ثقة وتعاون وعلاقات حسن جوار طبقا

لصلات القائمة بين الدول الاعضاء في معاهدة وارسو وحلف شمال الاطلسي مما يتفق مع الاقتراحات السوفياتية التي أعلنها السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس هيئة مجلس رئاسة السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ميخائيل غورباتشوف ، من منصة الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

٧ - وتعتبر تشيكوسلوفاكيا موضوعية المعلومات المتعلقة بالمسائل العسكرية أمرا هاما ومعقدا للغاية ويعتمد أيضا على التوقيت المناسب لدرجة كبيرة . كما أن المنهجية التي يقوم عليها النظام الدولي للإبلاغ عن النفقات العسكرية التي دأبت الأمم المتحدة على تطبيقها منذ عام ١٩٨٠ ، تعتبر ، من حيث المبدأ ، مقبولة بتشيكوسلوفاكيا .

٨ - وقد أكدت لجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو في بلاغها الختامي الصادر عن دورتها الاخيرة التي انعقدت في برلين يومي ١١ و ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، ان المشتركين في الدورة قد دعوا ، لمصلحة زيادة تعزيز المعرفة العامة في المجال العسكري الى مواصلة الجهود الرامية الى وضع معايير لمقارنة الميزانيات العسكرية بالاستفادة من النظام الدولي للإبلاغ الموحد بالنفقات العسكرية الذي اعتمدته الأمم المتحدة .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[١٠ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لعلى قناعة بأن الأمن ، في عالم يتسم بحقائق واقعة جديدة ، يجب أن يُكفل ، على نحو متزايد ، بوسائل غير عسكرية . فتكديس الأسلحة يجب أن يحل محله بناء الثقة بوصفه عاملا من عوامل اقرار الأمن يهيئ الامكانية لتقليل مستوى المواجهة العسكرية . والثقة بدورها يجب أن تترجم الى أرفع مستوى من الانفتاح والمصارحة المتبادلين في الشؤون العسكرية ، والى أدنى حجم من القوات المسلحة والأسلحة .

٣ - إن تقوية التوجهات الأساسية للانفتاح ستعمل على زيادة القدرة على التنبؤ في الشؤون العسكرية ، وتضييق الفجوة التي تفصل التهديدات الافتراضية عن الاوضاع الفعلية في مجال تناسب القدرات العسكرية ، وتهيئة منطلق موضوعي للتوصل الى اتفاق بشأن تدابير جذرية من أجل تخفيض الاسلحة والحد منها الى مستوى الكفاية المعقولة اللازمة للدفاع . ويجب أن يكون للانفتاح دور في تحديد تلك المستويات بصورة موضوعية والتحقق من مراعاتها .

٣ - إن تنمية توجهات ايجابية في الشؤون الدولية بوجه عام ، وفي ميدان نزع السلاح بوجه خاص ، تجعل من الممكن ، بل والضروري ، ترجمة الانفتاح في الشؤون العسكرية الى عرف معترف به في كل مكان يشمل ، بطابعه العالمي ، جميع عناصر القدرات العسكرية بلا استثناء .

٤ - وفي الوقت الحاضر ، يجب ضمان ترجمة الانفتاح من نوايا الى أعمال . وتحقيقا لهذه الغاية ، يتخذ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وسائر دول المعسكر الاشتراكي خطوات هامة . بيد أن مما يؤسف له أن عددا من مقترحاتها المقدمة في هذا المجال ، ومنها مقترحات بشأن تبادل المعلومات عن الاسلحة الكيميائية والاسلحة التقليدية ، مازال في انتظار رد فعل ايجابي ممن وجه اليهم . ومع ذلك ، قام الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه ، خلال الفترة اللاحقة لاتخاذ القرار ٧٥/٤٣ زاي ، باتخاذ خطوات هامة جديدة في اطار الانفتاح .

٥ - ففي البيان الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ عن لجنة وزراء دفاع الدول اطراف في معاهدة وارسو ، قدمت لأول مرة بيانات تفصيلية عن القدرة العسكرية للدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو . ومن المفيد أن يصير تقديم تلك البيانات بصورة متبادلة ومنظمة عرفا يتبع .

٦ - وكان التحليل الشامل للتناسب الفعلي للقوى بين منظمة معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي هو أساس المقترحات البعيدة المدى بشأن التخفيض التدريجي للقوات المسلحة والاسلحة في أوروبا ، وهي المقترحات التي قدمتها الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو في محادثات فيينا . وفي هذا الصدد ، يجب أن يفضي طابع التخفيضات الى تحويل التشكيلات العسكرية في أوروبا الى تشكيلات دفاعية صرف .

٧ - كذلك ، فإن من الأهمية بمكان وضع تدابير لبناء الثقة والأمن لصالح الاجيال القادمة ، يمكن في اطارها التوصل الى اتفاقات بشأن تدابير ترمي الى زيادة الانفتاح والقدرة على التنبؤ في الميدان العسكري ، وتبادل المعلومات ، والتحقق .

٨ - ويتصل بهذه التدابير في أوروبا - الى جانب التبادل المنتظم للبيانات المتعلقة بالقوات المسلحة وأنشطتها ، بما في ذلك القوات الموزعة في القواعد العسكرية الموجودة حول أوروبا - تبادل المعلومات عن هيكل الميزانيات العسكرية وأبوابها ، وعدم زيادة القوات المسلحة ، ووقف اقامة قواعد عسكرية جديدة في أراضي الدول الاخرى ، وإقامة نقاط مراقبة في مواقع متفق عليها من منطقة تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن ، وإقامة اتصالات ميدانية خاصة بين الدول المهمة بالامر ، وتحسين ظروف القيام بأعمال التفتيش ، وتوسيع نطاق الامكانيات المخصصة لأعمال المراقبين ، واستخدام أحدث الوسائل التقنية للتحقق ، وإنشاء مركز تتمثل مهمته في تقليل خطر الحرب والحيلولة دون وقوع هجوم مفاجئ في أوروبا ، وزيادة الاتصالات بين الممثلين السياسيين والممثلين العسكريين ، وخاصة زيادة اللقاءات بين وزراء الدفاع والقائدين الاعليين للحلفين ، وذلك لمناقشة القضايا الملحة .

٩ - إن التخفيض الكبير الذي أعلن عنه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من جانب واحد ، وشرع فيه بهدف إعادة تشكيل قواته المسلحة على أساس دفاعي محض ، سينفذ في جو من الانفتاح ، مع وجود من يلزم لذلك من ممثلين أجنب . وفي ظل هذه الظروف ، سيتم الانسحاب المقرر لجانب من القوات السوفياتية والفنيين العسكريين الموجودين في أراضي كل من تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية ومنغوليا وهنغاريا .

١٠ - وقد اتخذت خطوة هامة خلال الزيارة التي قام بها للمملكة المتحدة في نيسان/ابريل ١٩٨٩ الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الاعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، م . س . غورباتشوف . ذلك أن الاتحاد السوفياتي قام ، لأول مرة ، بإذاعة بيانات عن حجم قواته المسلحة وتشكيلها .

١١ - كذلك ، يجري اتخاذ خطوات بمصد توسيع نطاق الانفتاح ليشمل سائر فئات الأسلحة . فقد اقترح الاتحاد السوفياتي اجراء تبادل متعدد الاطراف للبيانات بهدف التعجيل بإبرام اتفاقية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية ، مع دعوة ممثلين أجنب لتفقد عدد من المواقع الهامة المرتبطة بالاسلحة الكيميائية .

١٢ - ومن العناصر الهامة للتحقيق الفعلي لقدر أكبر من الانفتاح التوصل الى اجراءات متفق عليها بشأن تقديم معلومات بموجب اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة . وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية طرف في تقديم هذه المعلومات .

١٣ - وقد أعلن الاتحاد السوفياتي أنه سينشر ، في غضون فترة زمنية قصيرة ، معلومات عن ميزانيته الدفاعية . ومن أجل زيادة تعزيز المصارحة في الميدان العسكري ، دعت الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو ، في دورة لجنة وزراء خارجيتها المعقودة في برلين في نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، الى مواصلة الجهود الرامية الى صياغة معايير لاجراء مقارنة للميزانيات العسكرية بالاستعانة بالنظام الدولي للابلاغ الموحد عن النفقات العسكرية الذي اعتمدته الامم المتحدة .

١٤ - وينبغي للأمم المتحدة - الى جانب الجهود الفردية والثنائية والمتعددة الاطراف والاقليمية التي تبذلها في مجال توطيد دعائم الانفتاح وضمان تبادل معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية - أن تقوم بدور هام في تدعيم الانتفاخ بوصفه عاملا من عوامل بناء الثقة بين الدول يساعد على تعزيز السلم والامن الدوليين . وهذا يتمشى والتوجه المتوخى نحو تعزيز دور الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح . وقد تم بالفعل اتخاذ خطوات تمهيدية للعمل في هذا الاتجاه . وعلى وجه الخصوص ، فإن ما دعت اليه الجمعية العامة في قرارها ٧٧/٤٣ ألف من قيام الامين العام ، الى جانب أفرقة وطنية ، بإعداد ونشر تقييمات عما للاستغلال المحتمل للتطورات العلمية والتكنولوجية في الأغراض العسكرية من آثار على الامن الدولي ، إنما يسهم في تعزيز المصارحة في هذا الميدان الهام .

١٥ - وعملا بأحكام القرار ٧٥/٤٣ طاء ، بدأت الاعمال المتصلة بدراسة طرق وأساليب توفير مزيد من الانفتاح فيما يتعلق بعمليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي . ومما من شأنه أن يكون له دور هام في هذا المجال إنشاء سجل دولي لعمليات النقل هذه . وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد إنشاء مثل هذا السجل .

١٦ - وقد قامت إحدى الدول النووية بالفعل ، وهي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بإخطار الامين العام للأمم المتحدة بما تجريه من تفجيرات نووية ، وذلك عملا بأحكام القرارين ٥٩/٤١ نون و ٣٨/٤٢ جيم . ومما يدعو للأسف أن سائر الدول النووية لم تتبع بعد هذا النهج من الانفتاح .

١٧ - كذلك ، تترسخ دعائم ممارسة قيام الدول بإبلاغ الأمم المتحدة عما تجريه خارج أطارها من محادثات .

١٨ - ومما من شأنه أن يعطي دفعة قوية لتعزيز الانفتاح في الشؤون العسكرية القيام ، تحت إشراف الأمم المتحدة ، بإنشاء هيئة تتمثل مهمتها في فرض رقابة دولية فعالة في الأطار العريض لعمليتي نزع السلاح ومنع نشوب نزاعات عسكرية . وتعرب جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية عن أملها في أن تساعد الدراسة ، التي سيفطلع بها عملاً بالقرار ٨١/٤٣ بء ، على إحراز تقدم في هذا الاتجاه .

١٩ - ومما لا جدال فيه أن من الخطوات الهامة نحو زيادة الاستقرار والقدرة على التنبؤ وتعزيز الانفتاح القيام ، بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة ، بإنشاء مركز متعدد الأطراف تتمثل مهمته في تقليل الخطر النووي .

٢٠ - إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ترى أن ما يحقق أهداف تعزيز وتنمية دور الأمم المتحدة هو اتباع أسلوب أكثر منهجية تجاه قضية الانفتاح في الميدان العسكري ، وذلك كالقيام مثلاً ، في إطار الأمم المتحدة ، بوضع معايير وبارامترات موضوعية لضمان الانفتاح اسهاماً في تنفيذ عملية نزع سلاح حقيقي . ويمكن أن تقوم بهذه المهمة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها التي ستعقد في عام ١٩٩٠ .

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - تؤيد حكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية زيادة الصراحة في المسائل العسكرية . ويجب أن ينظر إلى الصراحة كقاعدة طبيعية لا محيد عنها في العلاقات بين الدول وكأساس لإجراء عملية ملموسة للتحقق من نزع السلاح . كما أنها تعتبر أداة هامة لخفض عدم الثقة والمخاوف بالتهديد ، وتقوية الثقة المتبادلة وتعزيز عملية نزع السلاح . ولذلك ترى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أنه من المهم توسيع تدابير بناء الثقة في المجالات الفردية للنشاط العسكري على أساس المعاملة بالمثل لجميع الأنشطة العسكرية التي تؤثر بشكل مباشر على أمن الدول الفردية و/أو تحالفات الدول .

٢ - وفيما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بخفض وإعادة تشكيل القوات المسلحة والأسلحة إلى مستويات ذات كفاية معقولة وطابع دفاعي بحت ، فإن الوضوح وتحسين المعلومات المتعلقة بالمسائل العسكرية يعتبران عاملا هاما لبناء الثقة وإمكانية التنبؤ ، وكذلك للتحقق من الاتفاقات المتوصل إليها ، وبالتالي تعزيز الاستقرار والأمن في إطار العمل الثنائي والإقليمي والعالمي .

٣ - وقد قامت الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بالاشتراك مع الدول الأخرى الأطراف في معاهدة وارسو ، بسلسلة من المبادرات الواسعة النطاق في هذين المجالين الرئيسيين وقدمت تقارير كاملة عنها إلى الأمم المتحدة .

٤ - وتولي الجمهورية الديمقراطية الألمانية أهمية خاصة لزيادة الاستقرار في أوروبا ، وفي هذا الإطار ، لخفض القوات المسلحة والأسلحة .

٥ - وكان البيان الصادر عن لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء في معاهدة وارسو بشأن القوة النسبية للقوات المسلحة والأسلحة لمنظمة معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي في أوروبا والمناطق المائية الملاصقة قد نشر في كانون الثاني/يناير . وهو دليل لافت للنظر على رغبة دول معاهدة حلف وارسو في توخي الصراحة وتقديم معلومات موضوعية بشأن المسائل العسكرية . وتقدم الوثيقة دراسة استقصائية واقعية للإمكانات العسكرية للتحالفين في أوروبا . ويكشف حوالي ٥٠٠ من البيانات المتعلقة بـ ٢٦ فئة من القوات والأسلحة عن القوة العامة للتحالفين ولكل عنصر من عناصرها الوطنية . وتبين هذه المقارنة المعقدة والمفصلة الارتباط الفعلي بين القوات ونموه عبر السنوات . كما تبين أنه من دراسة جميع فئات القوات المسلحة والأسلحة يتضح أن هنالك تكافؤا عسكريا تقريبا بين منظمة معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي في أوروبا . وقد أثبتت الدول الأطراف في معاهدة وارسو مرة أخرى استعدادها لإجراء تحليل جدي مشترك لحالة الأمن في التحالفين على حد سواء .

٦ - إن نشر معلومات مفصلة عن الارتباط بين القوات كان بدافع من الرغبة المتعكسة في المبادئ التي تقوم عليها العقيدة العسكرية المشتركة للدول الأطراف في معاهدة وارسو والمعلنة في برلين في عام ١٩٨٧ ، لعمل كل شيء ممكن من أجل تسهيل البدء في نزع السلاح التقليدي على أساس واقعي .

٧ - وقد قررت الجمهورية الديمقراطية الألمانية في بداية هذه السنة ، شأنها شأن الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى ، إجراء تخفيضات من طرف واحد في قواتها المسلحة وأسلحتها وميزانياتها العسكرية . وتبعاً لذلك فإن حجم الجيش الشعبي الوطني للجمهورية الديمقراطية الألمانية سوف يخفض بعشرة آلاف فرد بنهاية عام ١٩٩٠ ، أي بحوالي ٦ في المائة من قوته الإجمالية . وبالمثل ، فإن الإنفاق على الدفاع الوطني سوف يخفض بمعدل ١٠ في المائة ، كما سيتم تسريح ٦ كتائب مدرعة وجناح من السلاح الجوي وإنهاء مهام ٦٠٠ دبابة و ٥٠ طائرة مقاتلة ، وستحول الدبابات إما للاستخدام الاقتصادي ، أي للتعدين السطحي للفحم الداكن والحراجه والنقل أو ستحول إلى قراضة .

٨ - وتبين هذه الخطوة المتخذة من طرف واحد من جانب الجمهورية الديمقراطية الألمانية أنها تدرك المسؤولية الخاصة التي تتحملها على خط التقسيم الحساس بين منظمتي حلف شمال الأطلسي ومعاهدة وارسو . وهي بذلك تراعي أيضاً ما تم الاتفاق عليه في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية أي أنه ينبغي للدول أن تستمر في وضع تقديرات لاحتياجاتها السياسية والأمنية ولمستوى إنفاقها العسكري مع مراعاة الحاجة إلى خفض تلك النفقات إلى أدنى مستوى ممكن .

٩ - وتعتبر التخفيضات التي تظلع بها الجمهورية الديمقراطية الألمانية جزءاً من تنفيذ العقيدة العسكرية المشتركة للدول الأطراف في معاهدة وارسو . وهي ترمي إلى إضفاء مزيد من الوضوح على الطابع الدفاعي للجيش الشعبي الوطني وتحقيق مزيد من العدالة لمبدأ الكفاءة المعقولة للأغراض الدفاعية . فعلى سبيل المثال ، لن تكون لوحدات المشاة الآلية كتائب مدرعة بعد الآن . ومع أخذ كل شيء في الاعتبار ، فإن القوات المسلحة للجمهورية الديمقراطية الألمانية سيكون لديها في المستقبل عدد أقل من الدبابات والطائرات المقاتلة ولكن سيكون لديها مزيد من الوسائل المضادة للدبابات والمضادة للطائرات .

١٠ - وسيقوم الاتحاد السوفياتي بسحب أربع فرق للدبابات من أراضي الجمهورية الديمقراطية الألمانية إضافة إلى لواء هجومي جوي واحد ، وخمس كتائب تدريب و ١١ كتيبة مستقلة . وتشمل هذه الحركة أيضاً ٢٤ جهاز إطلاق للقاذفات التعبوية .

١١ - ومع ذلك ، لن يكون اتخاذ خطوات مشددة لتخفيف المواجهة العسكرية وبناء الثقة وتعزيز الأمن ممكناً إلا إذا كان تخفيض القوات والأسلحة محكوماً بمبدأ المعاملة بالمثل . والمطلوب هو إسهام جوهري من جانب حلف شمال الأطلسي . وتعتبر النفقات

العسكرية المتزايدة وخطط التحول الجديد للحركة التصاعدية للأسلحة ، بما في ذلك تصميم ووزع قذائف نووية جديدة في المناطق المجاورة مباشرة للجمهورية الديمقراطية الألمانية ضرا للأمن الأوروبي .

١٢ - وتنصب الآن الآمال المتعلقة بالحصول على نتائج ملموسة أكثر في ميدان نزاع السلاح على المفاوضات التي بدأت مؤخرا بشأن القوات المسلحة التقليدية وعلى اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا . ويركز مفهوم التفاوض الذي طرحته دول معاهدة وارسو على الحاجة إلى إصلاح أوجه عدم التوازن الموجودة في الجانبين على حد سواء وعلى إجراء تخفيضات كبيرة في القوات والأسلحة في أوروبا بحيث تصل إلى مستوى أدنى بكثير من المستويات التي سيتم التوصل إليها عن طريق تصحيح أوجه عدم التناظر . فالهدف هو إيجاد حالة لا تملك فيها الحلاف العسكرية سوى قدرة الدفاع عن نفسها بدلا من شن هجمات مباغتة وعمليات هجومية واسعة النطاق .

١٣ - وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة والأمن ، ينبغي الاتفاق على تدابير جديدة تكمل بصورة فعالة وشيقة استكهولم وتشمل عمليات مستقلة للقوات الجوية والبحرية بينما تحد من الأنشطة العسكرية في أوروبا من حيث النطاق والعدد والطابع والمنطقة . وقد قدمت الجمهورية الديمقراطية الألمانية وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا مقترحات مناظرة في فيينا في أوائل آذار/مارس من هذا العام خلال المفاوضات المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن فيما بين دول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

١٤ - وفي الختام ، تسعى الجمهورية الديمقراطية الألمانية إلى التشجيع على تبادل المعلومات والتحقق بوصفهما عنصريين من عناصر الثقة وإمكانية التنبؤ ورصد الامتثال للالتزامات المفروضة .

١٥ - وتعلق أهمية خاصة على منطقة أوروبا الوسطى وتؤيد بشدة إقامة ممر خال من الأسلحة النووية ومنطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في وسط أوروبا ، فضلا عن تخفيض الأسلحة التقليدية القادرة على شن عمليات هجومية ، لأن هذا من شأنه أن يقلل من خطر المواجهة العسكرية ويمنح أوروبا بأسرها قدر أكبر من الاستقرار .

١٦ - وتقوم الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالوفاء بصورة كاملة بالتزاماتها المتعلقة بتنفيذ تدابير بناء الثقة أو التحقق . ففي عام ١٩٨٨ ، استقبلت ١١٧ مراقبا من ٢٣ دولة من دول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المشتركة في ثلاث

مناورات ، وأرسلت ، من جانبها ٣٠ مراقبا إلى ١٥ مناورة عسكرية . وعلاوة على ذلك ، وافقت في عام ١٩٨٨ ، على أن تجرى على أرضها عمليتا تفتيش ، طلبتهما جمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة على أساس أحكام التحقق الواردة في وثيقة استكهولم . وأثبتت عمليتا التفتيش الامتثال للالتزامات المفروضة .

١٧ - وكما نمت وثيقة استكهولم ، تم في عام ١٩٨٨ تقديم دراسة استقصائية سنوية عن الأنشطة العسكرية التي يمكن الإخطار بها والتي من المقرر القيام بها في أراضي الجمهورية الديمقراطية الألمانية في عام ١٩٨٩ ، إلى جميع الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا خلال الفترة المنصوص عليها .

١٨ - وتتمثل إحدى التحركات التي عززت من تنفيذ معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى في التذكير بسحب القذائف السوفياتية الاقصر مدى من أراضي الجمهورية الديمقراطية الألمانية . وامتثالا للالتزاماتها بموجب المعاهدة ، اهتمت الجمهورية الديمقراطية الألمانية بتمكين الولايات المتحدة من إجراء شمان عمليات تفتيش على أراضيها بطريقة منتظمة .

١٩ - وتشكل الصراحة وبناء الثقة والتحقق مسائل ذات أهمية كبيرة لحظر الاسلحة الكيميائية والاسلحة في الفضاء وتجارب الاسلحة النووية . وإن الجمهورية الديمقراطية الألمانية تأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار عن طريق اشتراكها في الأنشطة المناظرة لمؤتمر جنيف لنزع السلاح .

٢٠ - وفي المرحلة الراهنة ، تعلق أهمية خاصة على تدابير بناء الثقة التي تهدف إلى تيسير إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية . والجمهورية الديمقراطية الألمانية اشتركت مع ما يربو على ٥٠ دولة في إعلان عدم امتلاكها لاسلحة كيميائية . وسيكون لوقف إنتاج هذه الاسلحة وبدء تدميرها أثر موات للغاية على مناخ هذه المفاوضات . وتشني الجمهورية الديمقراطية الألمانية على ما قام به اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في هذا المجال . وفي المقابل ، فإن استحداث اسلحة كيميائية جديدة مثل الاسلحة الانشطارية يسبب إلى التوصل المبكر إلى حظر لهذه الوسائل من وسائل التدمير الشامل ويشجع على مواصلة انتشارها .

٢١ - وقد أيدت الجمهورية الديمقراطية الألمانية تبادل البيانات ذات الصلة المتعلقة باتفاقية الاسلحة الكيميائية وقدمت ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، البيانات

الوطنية المقابلة . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، تم إجراء تفتيش تجريبي وطني في المنشأة الصيدلية المعروفة باسم "Arzneimittelwerk Dresden" لاختبار أحكام التحقق الموضوعية في جنيف والتي نجحت حتى الآن . وأعربت الجمهورية الديمقراطية الألمانية أيضا عن استعدادها لإجراء تفتيش تجريبي دولي .

٢٢ - وتعتقد الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، مع أخذ كل شيء في الاعتبار ، أن هذه الخطوات كافية لتقدم المفاوضات ولضمان قيام الاتفاقية المقبلة بإيلاء اعتبار أفضل للاحتياجات العملية ومن الممكن تنفيذها بصورة عاجلة .

٢٣ - وفيما يتعلق بحظر التجارب النووية فإن الجمهورية الديمقراطية الألمانية ترحب بأنشطة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية المصممة التي تهدف الى تحسين تبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بهذه التجارب . وقد أيدت قرار الجمعية العامة ٣٨/٤٢ جيم الذي دعت فيه الجمعية الى الموافقة بالبيانات عن التفجيرات النووية . ومع ذلك ، فإن هذه الأنشطة يجب ألا تكون غاية في حد ذاتها . بل يجب أن تمهد السبيل للتنفيذ المبكر للحظر الكامل للتجارب . ويمكن لمؤتمر جنيف لنزع السلاح أن يقدم إسهاما رئيسيا تحقيقا لهذا الغاية ، وذلك كخطوة أولى عن طريق وضع نظام شامل للتحقق .

٢٤ - وكذلك فيما يتعلق بمنع أي سباق للتسلح في الفضاء الخارجي فإنه يمكن تشجيع التقدم في هذا الصدد من خلال المزيد من الصراحة في مسائل الفضاء الخارجي ومن خلال انشاء جهاز دولي للتفتيش .

٢٥ - ويبدو أنه من اللازم ، كقاعدة عامة ، تكريس المزيد من الاهتمام للجوانب النوعية لسباق التسلح . وبناء على ذلك ، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٧٧/٤٢ ألف ، فإن الجمهورية الديمقراطية الألمانية ترى أنه من اللازم للدول وللأمم المتحدة أن تقيم الأثر المحتمل للتطورات المقبلة في مجالي العلم والتكنولوجيا على الأمن الدولي . وينبغي أن يؤدي هذا الى إتخاذ إجراء وقائي لضمان عدم خدمة العلم والتكنولوجيا لسباق التسلح بل لخدمة نزع السلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٢٦ - وقد أيد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية توخي الصراحة فيما يتعلق بالإنفاق العسكري وخفضه . وتعلق أهمية خاصة في هذا الصدد على الأنشطة المضطلع بها في إطار الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأبلاغ بشأن الميزانيات العسكرية ووضع مبادئ تحكم تخفيضها .

٢٧ - وفي دورة برلين الاخيرة للجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو ايتت الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، شأنها شأن الدول الاخرى الاطراف في معاهدة وارسو ، مواصلة الجهود لوضع معايير لإجراء مقارنة للميزانيات العسكرية عن طريق الاستعانة بالنظام الدولي للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية ، بالصيغة التي اعتمدها الأمم المتحدة .

فنلندا

[الاصل : بالإنكليزية]

[٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩]

١ - ترحب حكومة فنلندا بالجهود الرامية لتحقيق مزيد من الصراحة في المسائل العسكرية وتعتقد أن هذه الصراحة تساهم في زيادة بناء الثقة والامن في العلاقات الدولية . وبالتالي ، فإن فنلندا ترى ضرورة زيادة تدفق المعلومات الموضوعية بشأن المسائل العسكرية كل ما أمكن ذلك .

٢ - وفي هذا الصدد ، تؤيد فنلندا تماما جهود الأمم المتحدة وذلك عن طريق جملة أمور منها الاشتراك على أساس سنوي في النظام الدولي للإبلاغ الموحد بالإنفاق العسكري . وتنشر النفقات العسكرية في فنلندا بالتفصيل كجزء من ميزانية الدولة . وقد نشرت فنلندا خلال السنتين الماضيتين خلاصة للخطط المتعلقة بأنشطة وتمويل القطاع العسكري في المستقبل . وتشمل الخلاصة ملخصات لخطط وزارة الدفاع وقوات الدفاع ومبادئ البحوث التابعة لوزارة الدفاع .

٣ - وتعتبر فنلندا أن مجموعتي المفاوضات بشأن الامن العسكري المعقودتين في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا تشكلان محفلين مهمين جديدين لتعزيز المزيد من الصراحة وتحسين تدفق المعلومات الموضوعية بشأن المسائل العسكرية . وترحب فنلندا بهجموتي المفاوضات وستواصل مشاركتها الفعالة في المفاوضات المتعلقة بتدابير بناء الثقة والامن في أوروبا وكذلك في اللقاءات الإعلامية المعنية بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا .

هنغاريا

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩]

١ - ما فتئت حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تعلق أهمية قصوى على توفير المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية وتدفعها ، وكذلك على دورها في تعزيز الثقة ونزع السلاح . واسترشادا بهذه الروح ، فإنها صوتت في العام الماضي تأييدا لقرار الجمعية العامة ٧٥/٤٣ زاي . وهي تفتنم الفرصة مرة أخرى لكي تطرح آراءها بشأن هذا الموضوع .

٢ - فعلى الرغم من انخفاض خطر المواجهة العسكرية نتيجة الوفاق السياسي الذي حدث أعقاب التغييرات الايجابية في العلاقات الدولية ، فإنه لا يمكن للمرء بعد الحديث عن وجود وفاق عسكري في المقابل . ومع ذلك ، فإن التطورات التي شهدتها السنوات الاخيرة ، مثل إعلان الدول الاعضاء في معاهدة وارسو عن تدابير لنزع السلاح من جانب واحد ، والنتائج الناجحة لمؤتمر باريس المعنى بحظر الاسلحة الكيميائية ، ونتائج اجتماع المتابعة في فيينا ، والبدء في وقت لاحق في جولة جديدة من المحادثات بشأن نزع الاسلحة التقليدية وبشأن تدابير بناء الثقة والامن في أوروبا ، تعد جميعها تطورات تبشر بالامل في ظهور مناخ أقل توترا في المجال العسكري في المستقبل القريب .

٣ - ومن المتناقضات الغريبة في عصرنا ، أن يكون الوصول الى المعلومات وتبادلها وتدفعها على الصعيد الدولي في عصر ثورة المعلومات ، أبعد ما يكون عن الشورية ، وينطبق ذلك بصورة خاصة على المعلومات العسكرية . ويرجع السبب في ذلك الى أن العلاقات بين الدول ، كانت خلال العقود الماضية مثقلة بالاعتبارات الايديولوجية رغم أن الترابط بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة أو اعتمادها على بعضها البعض كان واقعا ملموسا . غير أن إنهاء العلاقات غير الصحية ، يقتضي ، ضمن أمور أخرى ، أن تعالج الممارحة في المسائل العسكرية ، كقاعدة طبيعية وجوهرية في العلاقات بين الدول وكوسيلة وأساس لعملية نزع سلاح حقيقية يمكن التحقق منها . ومما يبعث على الامل في هذا المدد أنه قد أصبح من العسير حاليا على أية دولة أن تنكر الدور الذي لا غنى عنه والذي يؤديه تدفق المعلومات الموضوعية المتعدد الاطراف في المجالات العسكرية في تعزيز الثقة والامن أو في التحقق من الإمتثال لاتفاقات نزع السلاح .

٤ - وقيام الدول الاعضاء في معاهدة وارسو بنشر بيانات عن قواتها المسلحة ، إنما تقدم دليلا على التفكير السياسي الجديد . وقد استرشدت هذه الخطوة بعزم تلك الدول على أن تبرهن على مدى إلزامها بزيادة المصارحة في المسائل العسكرية وتعزيز الثقة وذلك عن طريق تقديم بيان واف عن القوات العسكرية في أوروبا .

٥ - وتسعى حكومة هنغاريا الى تعزيز قضية المصارحة في المسائل العسكرية ، كما يتضح ذلك من تأييد ممثلها في بيانه أمام اللجنة السياسية لإجتماع مجلس شمال الاطلسي المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، لنشر بيانات عن الاسلحة والقوات المسلحة والميزانيات العسكرية والخصائص الرئيسية للهيكل الداخلية وتشغيل نظامي التحالف . وعملا بهذه الروح ، تتخذ هنغاريا خطوات للإنضمام الى النظام الدولي للأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية ونشر الأرقام الرئيسية لميزانياتها الدفاعية .

٦ - وإن المناورات العسكرية التي أجرتها القوات المتحالفة في الخريف الماضي في أراضي هنغاريا بحضور العديد من المراقبين العسكريين طبقا لإتفاق استوكهولم ، قد قدمت خدمة جلية لقضية المصارحة في المسائل العسكرية وكذلك لقضية بناء الثقة ، وهما هدف هذا الاتفاق . كما أتاح وجود خبراء عسكريين أجانب فرصة طيبة للاتصال المتبادل . كما أوضح مؤتمر المائدة المستديرة المعقود في بودابست في الصيف الماضي ، مدى فائدة المصارحة والحاجة الى عقد اجتماعات أكثر تواترا ، حيث تبادل دبلوماسيون رفيعو المستوى وممثلون عسكريون وعدد من الشخصيات العلمية البارزة الآراء حول المسائل المتعلقة بنزع الاسلحة التقليدية . وهذه التطورات في المجالين الدبلوماسي والعسكري من شأنها أن تسهم أيضا في القضاء تدريجيا على جو عدم الثقة .

٧ - وإن حكومة هنغاريا التي أعلنت في العام الماضي عن مركزها كدولة خالية من الاسلحة الكيميائية ، تعطي أولوية للحظر الكامل لهذا النوع من الاسلحة وتدمير المخزونات منها في ظل مراقبة دولية . ووفقا لذلك ، شارك ممثلوها لدى مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، بنشاط في صياغة اتفاقية في هذا الشأن . وكجزء من هذه الجهود ، أجرت هنغاريا أيضا "تجربة وطنية للتفتيش" بهدف دراسة المشاكل المتعلقة بالتحقق . كما أن نشر الخبرة المكتسبة ، بالإضافة الى الخبرات الأخرى المكتسبة في مجال "التجربة الوطنية للتفتيش" ، يمكن أن يصبح مصدرا رئيسيا لبناء الثقة ويسهم بالتالي في التوصل في وقت مبكر الى اتفاق شامل فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية .

٨ - ومما عزز ، بالمثل ، إن المصارحة في المسائل العسكرية وبناء الثقة إعلان
هنغاريا عن استعدادها لإستقبال مراقبين أجانب لمعاينة خفض هنغاريا من جانب واحد
لقواتها المسلحة والانسحاب الجزئي للقوات السوفياتية .

٩ - وحكومة هنغاريا لا تعتبر هذه الخطوات نهاية المطاف في هذه العملية ، بل
تعتقد أنه ينبغي للدول أن تبذل مزيدا من الجهود في الاطارين الوطني والدولي لتوسيع
نطاق المصارحة في المسائل العسكرية .
